جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية [١] لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ١٠٩,٦٢٧ مليون جنيه، مقابل نحو ٩٠,٨٠٨ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ١٨,٨١٩ مليون جنيه.

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، مثل الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ٩٠,٩٣١ مليون جنيه، بما يعادل ٨٢,٩٥% من الربح المُحقق.

وساهم ذلك في تحقيق زيادة الربح المُحقق بنحو ٧٦,٦٩٠ مليون جنيه عن المُستهدف بالموازنة الإستثمارية خلال الفترة، والمُقدر بنحو ٣٢,٩٣٧ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣٣٢,٨٣%، مما يُشير إلى عدم دقة التقديرات المُدرجة في موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

- في إطار الإلتزام بالضوابط والإجراءات التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية، لقواعد القيد والشطب، وبناءً على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩ بجلسته رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥، فقد تم الشروع في إتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ زيادة رأس المال المُصدر والمَدفوع بالكامل، على أن لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك إلتزاماً بأحكام البند ـ ٦ ـ من المادة (٧) من قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

- لم تقم الشركة بتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وكذلك بيانات السجل التجاري للشركة، وبما يعكس التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكل المساهمين توافقاً للتغيرات في نسبة المساهمة.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٣١٤,٨٧٦ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦٤٠,٠٤٨ مليون جنيه)، وقد تبين بشأنها ما يلي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:

* نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها بالعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ (٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم) وقامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد، بعد إنهاء التسجيل وبناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في أكتوبر ٢٠٢٥.

* نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠، وبالتقدم للشهر العقاري لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد، تبين أن بعضاً منها غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل.

- إستمرار التحفظ على السيارة والمقطورة رقمي (٦٤٧٨ ق.م.ب، ٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعتان لقطاع القليوبية منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ على أثر حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠٢٣/٣/٣٠، ومحل الدعوى ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ - إيتاي البارود - ضد وزير العدل وآخرين والتي تم وقفها بجلسة ٢٠٢٥/٧/٣١ لحين الفصل في صحة الحادث.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٦,٧١٣ مليون جنيه، متضمنًا مبلغ نحو ١,٧٥١ مليون جنيه قيمة تنفيذ أعمال ترميم (٤) صوامع خرسانية بمطحن سَيمُون بدمنهور بقطاع البحيرة والمُسندة لشركة الصواف للمقاولات العمومية بموجب العقد المُورخ ٢٠٢٣/٢/١٢ وعقد آخر مُلحق إضافي في ٢٠٢٤/٨/١٥ وبمدة تنفيذ (إجمالية) ١٦ شهر من تاريخ الإستلام الفعلي في ٢٠٢٤/١/٢٩، وقد بلغ ما تم تنفيذه حتى آخر مُستخلص رقم (٤) جاري في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٧٤٢ ألف جنيه وبجملة أعمال بمبلغ ١,٧٥١ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٠% من جملة الأعمال التقديرية البالغة نحو ٢,١٨٥ مليون جنيه ليكون النهو المُقرر في نهاية أبريل ٢٠٢٥، وتأكيداً لما أشار إليه آخر تقرير من الكتب الإستشاري لتدني معدل الإنجاز على نحو ملحوظ وفقاً لكتابه للشركة في ٢٠٢٥/٧/١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

CamScanner

بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٥٤,٠٥١ مليون جنيه، تبين بشأنها ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونُشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة والبالغ كميتها حوالي ١٧٣٠ طن قمح أجنبي ٧٢% والبالغ قيمته نحو ٢١,٧٥٥ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٢٠,٣١١ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥% وحوالي ٩٨ ألف طن من القمح المحلي، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٥/٩/٣٠.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات اكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ٣٥٢,٥٠٨ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بما يعادل حوالي ٣٤٢,٤٣٣ ألف طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ١٠,٠٧٥ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ٣,٩٣٩ ألف طن فقط بفارق قدره ٦,١٣٦ ألف طن.

فضلاً عن وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث تراوح متوسط أسعار البيع من ١١٣٩ جنيه إلى ٦٣٩٧ جنيه للطن بمطاحن الشركة.

بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٣٥,٧٣١ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ١٤,٨٢١ مليون جنيه، وبمراجعة تفصيلات أهم الأرصدة أتضح ما يلي:

- ما زالت مستحقات الشركة لدى بعض الشركات العاملة بمنظومة المكرونة التمويني والصادرة بالتوجيه الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ - والمنتهي العمل بها منذ اغسطس ٢٠٢٤ - إلا أنه وبعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

CamScanner

تجاوز العام من توقفها فما زال حساب العملاء يتضمن مبلغ نحو ١٩,٨٢٣ مليون جنيه أرصدة مدينة مُستحقة على شركة مضارب الدقهلية، ومصنع مكرونة الأميرة (نحو ١٤,٨٥٧ مليون جنيه، ٤,٩٦٦ مليون جنيه على الترتيب) هذا بالإضافة إلى مديونياتهما عن مسحوباتهما من الدقيق الحر.

وذلك بعد إجراء التسويات المالية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بموجب محضري أعمال في نوفمبر ٢٠٢٤، ويناير ٢٠٢٥.

- مبلغ نحو ٦١,٢٨٤ مليون جنيه قيمة المُستحق على شركتي الجملة (العامة والمصرية) عن مسحوباتهما من الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مبلغ نحو ٤٣,٦٣٢ مليون جنيه، ونحو ١٧,٦٥٢ مليون جنيه على الترتيب)، وقد تبين أنه لم يتم فصل مسحوبات الشركتين من مكرونة المنظومة، قيمة مسحوبات المكرونة بالسعر الحر، وبما يخالف الأصول المحاسبية المتعارف عليها لسهولة إجراء المطابقات اللازمة.
- مبلغ نحو ٢,٤٣١ مليون جنيه باقي مديونية مُستحقة على الشركة القابضة للصناعات الغذائية باقي قيمة مسحوباتها من الدقيق (عبوة ١ كيلو) خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- مبلغ نحو ٣٢ مليون جنيه مديونية مُستحقة على كبار العملاء والقطاع الخاص والتعاقدات عن مسحوباتهم من الدقيق الحر خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ منها على سبيل المثال وليس الحصر شركة جوري بنحو ١١ مليون جنيه، ونحو ٧,٨٣٩ مليون جنيه شركة الرواد، ونحو ٤,٥٩٠ مليون جنيه شركة دارس، ونحو ٣ مليون جنيه شركة يونيفرت.

- ما زال لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الشركة بشأن مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة إيجار وعجوزات) على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المُستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي بموجب العقد المؤرخ أبريل ٢٠١٢ والمُستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧.

بلغت أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٨١٥,٧٠٥ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- بلغ إجمالي أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والهيئة القومية للبريد في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٨٠٧,٧٤٤ مليون جنيه، بتفاوت في نسب العوائد تراوحت بين ٥% حتى ١٧,١٥%، وقد تبين وجود أرصدة بنكية طبقاً لكشوف الحساب لا تحقق أية عوائد، من بينها مبلغ ٨,٨١٢ مليون جنيه ببنكي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القاهرة (فرع طنطا) والإسكندرية (عدا حساب بنك القاهرة مزايا رقم /٠٠٢٢)، مبلغ ٩,٩٩٩ مليون جنيه مودعة بالهيئة القومية للبريد بعائد يومي يبلغ ٥%.

- تبين وجود رصيد بالدولار الأمريكي بحساب الشركة لدى بنك مصر (رقم ٤٤٧٣) قدره ٨٣٣٨,٢٣ دولار في ٢٠٢٥/٩/٣٠، وأدرج بالجنيه المصري بسعر إقفال ٢٠٢٥/٦/٣٠ دون إعادة تقييمه بسعر إقفال نهاية الفترة المالية الحالية، وبما يُخالف الفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) بشأن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود مبلغ ٢,٩٦٤ ألف جنيه مُجمد ببنك مصر فرع بنها يمثل قيمة الشيك رقم ٣٠٥١٢٥٩٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ باسم السيد/ محمد محمد رفاعي، وذلك رغم قيام الشركة بإصدار شيك أخر للمذكور برقم ٣١٢٩٧٩٨٨ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ وقام بسحب الشيك بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٤٠٧,٩٣٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٧,٤٦٣ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٥/٧/١ والبالغة نحو ٣٩٠,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ٢٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٧,٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٣٣٤,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المُضافة على إيرادات القمح المطحون ضمن منظومة الخبز ومبيعات النخالة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠٢٠/١١ والبالغ المطالبة عنها بنحو ٢٨٨,٢٥٩ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٥/٢٩، ومُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٢٨٩,٤٧٠ مليون جنيه، هذا بالإضافة إلى المُجنب بحساب الأرصدة الدائنة بنحو ١٢,٢٢٢ مليون جنيه لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن السنوات من ٢٠١٧/٦ إلى ٢٠١٩/٦.

كما ورودت مطالبة أخرى من مصلحة الضرائب المصرية بفروق فحص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٥,٩٢٤ مليون جنيه ما زالت محل الفحص، تم تكوين مُخصص عنها بنحو ٣٥ مليون جنيه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

CamScanner

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن، حيث تم الإتفاق بلجنة إنهاء المنازعات بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ بتخفيض الضريبة المُستحقة وفي إنتظار التصديق على القرار بعد المناقشة، وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.

وقد ورد إلى الشركة إخطارات بتجهيز مُستندات لفحص ضريبة القيمة المُضافة عن الفترة من ٢٠٢٠/١٢/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وكذلك عن ضريبة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠.

ويتضح في ضوء ما سبق أن الخلاف الضريبي نحو ١٧٩,٢٧١ مليون جنيه مما يُشير إلى زيادة قدرها نحو ١٥٥ مليون جنيه للمُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

* بلغ رصيد مخصص عقوبات المطاحن والمُكوَّن خلال العام نحو ١٨ مليون جنيه، خُصص لمُواجهة الغرامات التموينية والمخالفات المرتبطة بنشاط المطاحن، وقد وردت غرامات تخص الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بنحو ١٧ ألف جنيه لأربعة قطاعات تابعة للشركة وبعدد ٦ مطاحن تتمثل في غرامات نقص أوزان.

جدير بالذكر أنه لم ترد غرامات تخص الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لباقي مطاحن الشركة.

* بلغ رصيد مخصص مطالبات القضايا في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٥٥,٤٦٣ مليون جنيه، بزيادة ٢,٤٦٣ مليون جنيه عن أول الفترة والبالغ ٥٣ مليون جنيه، وتم تدعيمه بنحو ١٠ مليون جنيه وإستخدام نحو ٧,٥٣٧ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠، ولم نواف بالدراسة القانونية عن الأثر المالي وما قد تتحمله الشركة من أعباء في ٢٠٢٥/٩/٣٠ إكتفاءً بالدراسة القانونية المُقدمة لنا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغ قيمة المطالبات المُحتملة حال الخسارة نحو ٦٠ مليون جنيه تشمل عدد (٧٤٦) قضية بأحكام نهائية غير مُنفذة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حتى أغسطس ٢٠٢٥ بنحو ١٦,٧٧٧ مليون جنيه، وعدد (٧٥٧) قضية عمالية مُتداولة وأخرى مُستأنفة بقيمة مُقدرة بنحو ٤٣,٢٨٠ مليون جنيه.

وقد قامت الشركة بسداد مبلغ نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالإضافة إلى نحو ٢,٨١٢ مليون جنيه خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ لتنفيذ أحكام نهائية لعدد (٣٦) قضية.

وفي ضوء الزيادة المُستمرة لتلك القضايا العمالية، صدر عن مجلس الإدارة بجلستيه رقما (٦، ٧) المُنعقدتين بتاريخي ١٥ مايو و٣٠ يونية ٢٠٢٥ ضم (٤) علاوات عن أعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ للحد من الأعباء المالية على الشركة.

- تُباشر الشركة العديد من الدعاوي القضائية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ وما زالت متداولة حتى تاريخه (أكتوبر ٢٠٢٥) لم نواف عنها بالدراسة القانونية ومما قد يترتب عليها من أثر مالي مُحتمل لهذه الدعاوي وبما يُخالف مُتطلبات الإفصاح والإعتراف وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

* الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني المُقامة من ورثة سهير يعقوب سابا، لإسترداد أرض وآلات مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ إدعاء المدعين، وأعيدت الدعوى لإستئناف شبين الكوم التي أحالتها لمكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض وفق الأسعار الحالية، وعلى أثر ذلك تعاقدت الشركة مع مكتب المُستشار/ محمد فريد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين، مع شرط إسترداد الدفعة المُقدمة بعد خصم مائة ألف جنيه حال الخسارة (لا قدر الله) وذلك بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥، والدعوى مُقيدة برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (مُعادة من النقض) وأحيلت إلى لجنة ثلاثية، مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/١١/١٣ للتقرير.

وبشأن ما سبق لم نتلقَ إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المُحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشأ، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تتحملها الشركة عن هذا النزاع القانوني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* الدعوي رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي طنطا والمُستأنفة برقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٤ ق.س.ع طنطا والمُقامة من السيدة/ نادية عبد الواحد أحمد عيد وآخرين للمطالبة بتعويض عن قرار تأميم أرض مطحن سلندرات الإتحاد بطنطا، وهي مُحالة لمكتب الخبراء ولم يُحدد لها جلسة بعد.

* الدعوي رقم ١٨٩٤٣ لسنة ٦٦ ق عليا القاهرة د ٣ موضوعي والمُقامة من ورثة/ حُسنة أحمد الدحدح بخصوص إسترداد أرض شونة شبين القناطر بقطاع القليوبية، ولم يُحدد لها جلسة بعد.

* الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق قضاء إداري المنوفية والمُقامة من الشركة ضد وزير الإسكان وآخرين بشأن دعوى طعن على القرار ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن إسترداد مُجمع المخابز الآلية بمدينة السادات وحُكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٧ بعدم اختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة ولم يُحدد لها جلسة بعد، والطعن رقم ٧٥٣٧ لسنة ٧٠ ق.د ٣ إدارية عليا والمُقامة ضد وزير الإسكان ورئيس جهاز مدينة السادات بشأن دعوى طعن على إلغاء قرار إسترداد مجمع المخابز البلدية بمدينة السادات وإلزام بمقابل حق انتفاع وبجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنوفية ولم يُحدد لها جلسة بعد.

- بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٢٢٥,٠٦١ مليون جنيه (دائن)، نحو ١٥,٨٨٠ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ١٦٧,٤٤٦ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ٢,٨١٧ مليون جنيه.

- تضمن حساب المصروفات المُستحقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥,٣٠٦ مليون جنيه تحت مسمي إيجار مديرية هيئة الأوقاف المصرية (شونة الأبعادية)، **وبالمراجعة تبين ما يلي:**

وردت مراسلات بين الشركة وكل من مديرية التموين بالبحيرة وجامعة دمنهور وهيئة الأوقاف المصرية بشأن التنازل عن جزء من أرض الشونة المملوكة لهيئة الأوقاف والمُستأجرة بمعرفة الشركة، بحيث تُخصص مساحة ٢ فدان لصالح الشركة والتعامل عليها بالشراء، على أن تُخصص المساحة المُتبقية وقدرها نحو ١٧ فداناً لصالح جامعة دمنهور.

وتضمنت الإتفاقات إلتزام الجامعة بنقل ميزان البسكول وتمهيد ورصف المُسطح وإقامة سور فاصل بين الأرضين على نفقتها دون تحميل الشركة أية تكاليف، وتم إعتماد ما ورد بمحاضر الإجتماعات من مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

CamScanner

كما تبين من بيانات القطاع القانوني رفع الدعوى رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٥ مدني كلي دمنهور ضد هيئة الأوقاف المصرية بطلب براءة ذمة الشركة وإلزام الهيئة بتحرير عقد إيجار لمساحة الشركة، وحُددت لنظرها جلسة ٢٠٢٥/١١/٣.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ والبالغة نحو ٥,٩٨٠ مليون جنيه، وقد تم سداد مبلغ نحو ٦,٠٤٢ مليون جنيه المستحق عن شهر سبتمبر ٢٠٢٥ في ٢٠٢٥/١٠/١٢ بفارق قدره نحو ٦٢ ألف جنيه.

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالحسابات الدائنة للشركات الشقيقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ (دائن) بنحو ٣٨٣ ألف جنيه قيمة المُستحق بإسم صندوق موازنة الأسعار بواقع عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي في ٢٠٢٥/٩/٣٠ والتي تبلغ نحو ١,٨٤٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ المبالغ التالية:

* نحو ٢٤٠,٢٩٩ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، ونحو ٩٠,٩٥٤ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٨٧,٩٠٠ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة، نحو ٢,٥٦٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي، ٤٨٦ ألف جنيه قيمة عمولة تسويق قمح محلي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

CamScanner

* نحو ٢,٢٥٨ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ ضمن حساب خدمات مباعة، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصي بتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

- أسفرت نتائج أعمال بعض المخابز (السادات، دمنهور، طنطا) التابعة للشركة عن خسائر بلغت نحو ٢,٣١٨ مليون جنيه.

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- لا يزال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل، ومن أمثلة ذلك (مجمع المخابز الآلية بطنطا بالغربية، مطحن السلام بقليوب بالقليوبية، مطحن المعداوي بمنوف بالمنوفية).

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩، مع إجراء دراسة تفصيلية للإستفادة من هذا النشاط.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (فندق - قاعة - كافيتريا - أخرى) والذي يتضح من تحليل عوائد تكلفته الدفترية والبالغة نحو ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه البطء الشديد في الحصول على العوائد الإستثمارية له حيث نسبة العائد المُحقق إلى تكلفته البالغة ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بين ٠,٥١% إلى ٦,١٢%.

- تضمن حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٣,٠٣٤ مليون جنيه يُمثل قيمة آلات ومعدات وعدد وأدوات خاصة ببعض مطاحن الشركة، يرجع تاريخ شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في أكتوبر ٢٠٢٥، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن صور ذلك (مطحن ٢٣ يوليو لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢%، مصنع مكرونة شبين الكوم، مخبز طنطا حلويات ونواشف).

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٥/٩/٣٠ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلست تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ لخطوط إنتاج الدقيق البلدي التي تم تكهينها.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ٦١,٨٩٥ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير لم يرد ما يؤيد منها شهادات بنحو ٨٠٠ ألف جنيه.

- بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣١٤,٧٩٣ مليون جنيه وبنسبة ٤١٩,٧٢% من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه، وهو ما يُعد تجاوزًا للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمُتمثل في تغطية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٥/٩/٣٠ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه بواقي الحصص النقدية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بمخالفة توصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ بعد الرجوع إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية) ويوجد نزاع قضائي بشأنها بالدعوى رقم ٩٤١ لسنة ٢ ق.س.ع فوه وما زالت منظورة ولم يتم الفصل فيها.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو ١,١٥٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤، ومبلغ نحو مليون جنيه تأمينات للغير يُمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات).

- لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٥، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة عليها، فضلاً عن عدم قيام الشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسي أو المُنخفض في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة "، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات في حقوق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملكية أو في الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بما يُساهم في مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٥/١١/٤

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ علي سيد علي)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner